دور التنمية الريفية في الحد من الهجرة نحو المدن في محافظة صلاح الدين

أ. د. نجم عبد الله احمد أ. د. نعمان حسين عطية
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم الجغرافية

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المقدمة:

ان التنوع في الأقاليم الجغرافية وما يتوفر فيها من إمكانيات طبيعية وبشرية، تجعل من الخواص الأكثر حظا في اختيار الأقاليم الأنسب للتنمية، و يستطيع الكشف عن الإمكانات البشرية والطبيعية التي تعمل على النهوض بالتنمية.

وفي السنوات الأخيرة انخفضت مستويات التنمية البشرية والاقتصادية وخاصة في الريف، وأدت إلى هجرة واسعة ريفية نحو المدن، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الريف. وبدأت تظهر الأحياء السكنية العشوائية في كثير من المدن.

وانطلاقا مما تقدم كان دافعاً لاختيار هذا البحث الذي يلقي الضوء على مؤشرات التنمية في الريف، وكان اختيار ريف قضاء الدور انموذجاً لريف المحافظة.

قسم البحث إلى ثلاثة أقسام تتناول القسم الأول الإطار النظري للبحث من حيث الأهمية ومبررات الاختيار ومشكلة البحث وفرضيته وموقع منطقة الدراسة ومفهوم التنمية ومقوماتها و المعوقات التي تقف حائلا دون تطورها.

وتناول القسم الثاني، الواقع السكاني في المحافظة وريف قضاء الدور ومعدلات نمو السكان الريف، وواقع القوى العاملة فيه وفي القسم الثالث الذي وضح الواقع التنموي في ريف القضاء وشمل الواقع السكني، وواقع شبكة طرق النقل، وخدمات المياه النقية والوحدات

السكنية المجهزة بالكهرباء والواقع التعليمي، والصحي ومؤشرات التنمية البشرية، كما بين واقع القطاع الزراعي في ريف قضاء الدور.

وتطرق إلى عدد الأسر المهاجرة وأسباب الهجرة، وكانت الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول
الإطار النظري ومستلزمات البحث

أولا: أهمية ومبررات البحث:

ان العلاقة بين الجغرافية والتنمية علاقة جدلية لا يمكن فصلها عن البعض الأخر، كون التنمية وان اختلف المهتمون بتا في تحديد مفهومها، فإنهم لا يختلفون في أنها تعتمد على أربعة مرتكزات أساسية.

ومن هنا تأتي أهمية جغرافية التنمية كونها مرحلة انطلاق عن طريق إسهام الجغرافي في إيجاد بيئة إنسانية أفضل، وذلك عن طريق الأساليب العلمية التي تمكن المهتمين بشؤون التنمية من التعرف على مكونات الوضع الجغرافي لأي بيئة جغرافية بكل عناصرها المرتبطة بالإنسان (الدليمي والمرسى، ٢٠٠٩).

ان الرؤيا الحديثة للتنمية تتضمن أكثر من النمو الاقتصادي، فهي تعني النمو الاقتصادي مضافا إليه التغير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي.

ولهذا كان اختيار منطقة الدراسة (ريف محافظة صلاح الدين) ممثلة (بريف قضاء الدور) لسعة منطقة الدراسة ولغرض ان يكون البحث تطبيقيا بوصفها إحدى المناطق التي تشغل حيزا كبيرا من الأراضي المصنفة ضمن المناطق الصحراوية، وان تنميتها سيعمل على الحد من التصحر أولا، والحد من الهجرة نحو المدن ثانيا، ورفع مستواها الاقتصادي والدخل الفردي لسكانه والاجتماعي الذي يشكل أكثر من ٦٠% من سكان القضاء لعام ٢٠١٠.

ومن المبررات التي دعت الباحث لاختيار هذا البحث هي:

١. يمثل سكان الريف في محافظة صلاح الدين أكثر من ٥٠ % من مجموع سكان المحافظة عام ٢٠١٠.
٢. للمعانات الكبيرة لسكان ريف المحافظة والذي يعتمد دخله على القطاع الزراعي.
٣. للتدهور الحاصل في الريف وخاصة في القطاع الزراعي، من حيث انخفاض المردود الاقتصادي للزراعة، وانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية.
٤. الجفاف الذي حل بالريف نتيجة قلة الأمطار.
٥. للهجرة الكبيرة من الريف نحو المدن وخاصة بعد عام ٢٠٠٧ وبعد الاحتلال في عام ٢٠٠٣، ونمو كثير من العشوائيات حول المدن وفي اغلب مدن المحافظات والتي تشكل ضغطاً على سكان المدن.
٦. ارتفاع معدلات الفقر وخاصة في ريف المحافظة والتي تمثل أكثر من ٣٥% من مجموع سكانه.
٧. ارتفاع مستويات الأمية في ريف المحافظة وخاصة الإناث.

ثانياً: مشكلة البحث:

يعاني ريف قضاء الدور من ازدياد هجرة الأسر باتجاه مدن المحافظة وذلك لتدهور وانخفاظ مستويات التنمية في هذه المنطقة .

وانطلاقا من هذه المقولة يمكن صياغة التساؤلات التالية

أ. ما هو الواقع الحالي للريف من جميع جوانبه . الاقتصادية، الاجتماعية، السكانية، الإسكانية.
ب. ماهي الجوانب التي يمكن ان تنهض بها عملية التنمية في ريف قضاء الدور في محاولة للتغيير وفي جميع المجالات.
ج. هناك هجرة سكانية من ريف المحافظة نحو المناطق الحضرية.

ثالثا: فرضية البحث:

هناك تدهور كبير في واقع الريف في المحافظة بصورة عامة ومنطقة الدراسة بصورة خاصة وتستدعي رفع مستويات التنمية وفي كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والخدمية، والسكانية، والإسكانية، والطاقة للحد من الهجرة السكانية نحو المدن.

رابعا: موقع منطقة الدراسة:

يقع قضاء الدور في الجزء الأوسط من محافظة صلاح الدين شرق نهر دجلة وغرب تلال حمرين ونهر العظيم، وينحصر بين دائرتي عرض ٣٤ ,ْ 50 ٣٤ ْ شمالا وخطي طول 40 ٤٣ ْ , ٤٤ ْ شرقا يحده من الشمال ناحية العلم ومن الجنوب قضائي سامراء والضلوعية ومن الغرب نهر دجلة، ومن الشرق تلال حمرين ونهر العظيم وقضاء الطوز ومحافظة التأميم خارطة رقم (١).

ويشغل مساحة تبلغ (٢٨٣٦)كم٢ (وزارة التخطيط ٢٠٠٧). وتمثل مساحة الريف (٢٨١٦)كم٢ وتمثل ٩٦% من مساحة القضاء.

وتمثل المساحة في (٣٣) مقاطعة زراعية متباينة المساحة والإمكانيات، فقسم منها مغطى بكثبان رملية والأخرى ذات ترب الجبسية ذات الصلاحية المحدودة للزراعة، ويعتمد اغلب الأحيان في الزراعة على المياه الجوفية ما عدا مساحات محدودة على مياه نهر العظيم ونهر دجلة. ونظرا للجفاف بدأت المياه الجوفية بالابتعاد عن مستوى سطح الأرض نحو الأعماق (خريطة رقم ٢).

خامسا: مفهوم التنمية:

ان شمولية مفهوم التنمية أدى إلى الاختلاف في وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الإحاطة بتا تبعا لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، ولكن يكمن القول ان للقاسم المشترك الذي يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية هو الإنسان كونه هدف التنمية ووسيلتها.

وقد تباينت الآراء حول هذا المفهوم، إذ يرى بعض الاقتصاديين بان التنمية تعني زيادة الدخل القومي الحقيقي بحيث تكون نسبة الزيادة اكبر من نسبة الزيادة في السكان، وبالتالي تؤدي إلى أحداث تغييرات في هيكلية اقتصاد الدول.

ولكن بعد تجربة التنمية في بلدان العالم الثالث التي أنجزت معدلات نموذجية في الدخل القومي ولكنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوب تلك البلدان.

ان عملية التنمية (Development Process) تتضمن أكثر من مجرد الجانب المادي والمالي في حياة الشعوب لذا يجب ان نفهم على أنها عملية متعددة الإبعاد، وتتضمن إعادة التوجيه للنظام الاقتصادي والاجتماعي في البلد وتحسين مستوى الدخل والإنتاج (خير، صفوح، ٢٠٠٠) فضلا عن تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنى التحتية، وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة، بما يسمح بالاستقرار ولتفادي مخاطر الهجرة والتي أصبحت واضحة المعالم في الوقت الحاضر، وما صاحبها من مشكلات كبيرة في المدن والريف، وستعجز إداراتها عن وضع الحلول لها، وان وفقت ستكلف الدولة مبالغ طائلة.

سادسا: المقومات الأساسية للتنمية:

لغرض البدء بعمليات التنمية لابد من توفر مقومات أساسية وهي راس المال –الموارد الطبيعية– الموارد البشرية– والتكنولوجيا، وهذه المقومات مترابطة مع بعضها ومتكاملة (الدليمي، ٢٠٠٩).

١– رأس المال:–

ان القيام بأي مشروع اقتصادي يتطلب توفير راس المال الكافي لانجاز ذلك المشروع، ويأتي راس المال من الادخارات التي من خلالها تتوفر الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك.

ان عملية توفير الموارد المالية ووجود ادخارات وتوفر مؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا يكفي لعملية الاستثمار، ما لم تتوافر الموارد الحقيقية بالمواد الخام والموارد الأخرى والقدرات البشرية، والمستلزمات المادية. (حسن، فليح، ١٩٨٨).

٢- الموارد الطبيعية:-

تلعب الموارد الطبيعية دورا كبيرا في عملية التنمية، على الرغم من اختلاف الباحثون في أهميتها، فمنهم من يرى ان الموارد الطبيعية تؤدي دورا حاسما في عملية التنمية، ويربطون بين النمو الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة مثل انكلترا فرنسا ألمانيا ووفرة الموارد الطبيعية.

ان معظم الدول النامية لا تعاني من شحة الموارد الطبيعية، إذ تمتلك قدرا مناسبا منها، ولابد ان تشير إلى ارتباط الموارد الطبيعية بالزراعة اكبر من ارتباطه بالصناعة، لان الموارد التي تحتاجها الزراعة، مثل التربة- المياه-المناخ والعناصر الأخرى.

٣- الموارد البشرية:-

ان الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، إذ ان الهدف النهائي لعملية التنمية هو تحقيق الرفاهية والسعادة للإنسان، وهنا يأتي عن طريق رفع المستوى ألمعاشي نتيجة لارتفاع مستوى دخل الفرد، اما كون الإنسان وسيلة التنمية فهذا يأتي من خلال كون التنمية توضع أهدافها وخططها وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، لذا تؤدي الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية.

ولغرض تقييم أهمية الموارد البشرية يمكن ان تعتمد المؤشرات التالية:

أ. عدد السكان ومدى تناسبه مع حجم الثورات الطبيعية.

ب. حجم القوى العاملة، عدد السكان النشطين اقتصاديا.

ج. حجم القوى العاملة الأنثوية وإمكانية مشاركتهم في الإنتاج.

د. مستوى التعليم العام والمهني والتعليم العالي.

سابعا: معوقات التنمية:-

يمكن ان تصنف العوائق للتنمية على أساس الشمول والوضوح بأنها تقع تحت العناوين الآتية:

١- العوائق الاقتصادية:

ان العوائق الاقتصادية الأكثر شيوعا عند الاقتصاديين هو ما يعرف بالحلقة المفرغة للفقر ومحدودية مدى السوق في البلدان المختلفة (النجيفي د. سالم توفيق، ١٩٨٨) ، ومن أهم الأسباب المولدة للحلقة المفرغة للفقر هي:

أ. المستوى المنخفض للادخار.

ب. زيادة عدد السكان بنسبة اكبر من الزيادة في الإنتاج.

ج. عدم توفر الموارد المستخدمة في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في مجال الغذاء والسكن وضروريات الحياة الأخرى.

٢- العوائق السياسية:

وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى عدم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في البلدان النامية. وكذلك يمكن دمج السياسات المتعلقة بالأسعار والدعم الحكومي والقروض والمنح وغيرها.

٣- العوائق الاجتماعية:-

تتمثل العوائق الاجتماعية بما يأتي(الدليمي والمرسي، ٢٠٠٩، ص١٠):

أ. الزيادة المستمرة في النمو السكاني مقابل قلة الإنتاج.

ب. انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم

ج. ضعف ارتباط التعليم بالمجالات الإنتاجية.

د. عدم توفر الإمكانيات لتدريب والتأهيل.

هـ. عدم مشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية بسبب القيم الاجتماعية المتخلفة.

٤- العوائق الدولية:

اعتماد البلدان النامية في كثير من الجوانب الخاصة بالتنمية على البلدان المتقدمة سواء في مجال راس المال أو التكنولوجيا الأمر الذي يجعلها أسيرة الاستراتيجيات تلك الدول الأمر الذي يعيق التنمية.

المبحث الثاني

الواقع السكاني لريف محافظة صلاح الدين

أولا: حجم السكان في ريف المحافظة ١٩٧٧-٢٠١٠:-

بلغ حجم سكان الريف في محافظة صلاح الدين لعام ١٩٧٧ (٢١٥٨١٣) نسمة جدول رقم (١) ويمثل ٥٧.١% من مجموع سكانها لهذا العام، أي أكثر من نصف سكانها، وارتفع هذا الحجم إلى (٣١٣٦٦٣) نسمة عامة ١٩٨٧، واستمر باحتلاله أكثر من ٥٠% من مجموع سكانها، واستمر بالارتفاع عام ١٩٩٧ ووصل إلى (٤٥٨٣٧١) نسمة ويمثل ٥٣.٤% من مجموعه وفي عام ٢٠٠٧ بلغ (٦٤٦٥٧٧) نسمة ويمثل ٥١.٤% من مجموع سكانها مع ارتفاع الحجم السكاني للريف الا ان نصيبه قد انخفض بعض الشيء بسبب الهجرة نحو المدن، بسبب الظروف التي يمر بتا الريف في الوقت الحاضر وفي عام ٢٠١٠ بلغ ٦٧٤٠٤٨) نسمة ويمثل ٥١.٦% من سكان المحافظة. إذ ما يزال يشكل أكثر من نصف سكان المحافظة.

ثانيا: الواقع السكاني لريف قضاء الدور:-

بلغ حجم سكان الريف في قضاء الدور عام ١٩٧٧ (٩٩١٦) نسمة، جدول رقم (٢)، ويمثل ٦٥.٥% من مجموع سكانه لهذا العام، ارتفع هذا الحجم عام ١٩٨٧ إلى (١٢٨٧٦ نسمة ويمثل ٥٨.٧% أي ان مع ارتفاعه في الحجم الا ان نصيبه انخفض بسبب حركة الهجرة نحو المدن آنذاك، وقد تضاعفت بأكثر من مرة خلال عقد التسعينات وأصبح (٢٧١٤٨) نسمة عام ١٩٩٧ ويمثل ٦٩.٧% من مجموع سكانه، وذلك للتطور الحاصل في القطاع الزراعي، إذ بدأ استخدام التقنيات الزراعية منها المرشة مما غير من حركة السكان والوافدين نحو الريف للمردود الاقتصادي لمهنة الزراعة بصورة تفوق القطاع الحكومي (الدوري، نجم، ٢٠٠٥).

جدول رقم (١)

أحجام السكان الريف في محافظة صلاح الدين ١٩٧٧-٢٠١٠

السنوات	حجم سكان الريف	مجموع السكان	من المجموع%
١٩٧٧	٢١٥٨١٣	٣٧٨٣٧١	٥٧.٠٣
١٩٨٧	٣١٣٦٦٣	٥٨٧٠٢٥	٥٣.٤
١٩٩٧	٤٥٨٣٧١	٨٥٩٥٩٢	٥٣.٣
٢٠٠٧	٦٤٦٥٧٧	١٢٥٧٨٣٧	٥١.٤
٢٠١٠	٦٧٤٠٤٨	١٣٠٦٤٤٦	٥١.٦

١. وزارة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧، الجزء الخاص بمحافظة صلاح الدين.

٢. تقديرات الباحث للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٠

وفي عام ٢٠١٠ بلغ حجم سكان الريف ٣٨٣٥١ نسمة ويمثل ٦٦.٣% من مجموع سكانه، أي ان الزيادة منخفضة جدا خلال ثلاثة سنوات بسبب الهجرة الكبيرة نحو المدن لتردي القطاع الزراعي في الريف وهو الأساس الاقتصادي لسكان الريف، وخاصة إنتاج الحبوب وتربية الثروة الحيوانية وان المتوقع استمرار انخفاض حجم السكان مع ارتفاع معدلات الخصوبة لسكانه

ثالثا: نمو سكان الريف في محافظة صلاح الدين ١٩٧٧-٢٠١٠:-

بلغ معدل النمو السكاني في ريف المحافظة للمدة ١٩٧٧-١٩٨٧ ٣.٦% سنويا _جدول (٣) وهو معدل نمو مرتفع، وذلك لارتفاع معدلات الخصوبة والبالغة ٦.٥ طفل/ امرأة لعام ١٩٨٧، (السامرائي، حسين، ١٩٩٦). وفي المدة الثانية ١٩٨٧-١٩٩٧ بلغ المعدل ٣.٩% وذلك لاستمرا الخصوبة والهجرة المعاكسة نحو الريف وكذلك الحال ١٩٩٧-٢٠٠٧ إذ بلغ المعدل ٣.٥% وهو دون السنوات السابقة للهجرة نحو المدن.

جدول رقم (٢)

الواقع السكاني لريف قضاء الدور ١٩٧٧–٢٠١٠

السنوات	السكان/الريف	مجموع السكان	من المجموع%
١٩٧٧	٩٩١٦	١٥١٣٨	٦٥.٥
١٩٨٧	١٢٨٧٦	٢١٩٣٨	٥٨.٧
١٩٩٧	٢٧٠٤٧	٣٨٩٥٤	٩٦.٧
٢٠٠٧	٣٨٢٩٥	٥٦٢٨١	٦٨.٠
٢٠١٠	٣٨٣٥١	٥٧٩٣١	٦٦.٣

١. هيئة التخطيط نتائج التعدادات السكانية ١٩٧٧–١٩٨٧–١٩٩٧ الجزء الخاص بمحافظة صلاح الدين، مطبعة الجهاز، بغداد ١٩٨٨

٢. تقديرات الباحث

ولكن يلاحظ انخفاض المعدل في الثلاث السنوات الأخيرة، إذ بلغ ١.٤ سنويا وذلك للهجرة الواسعة الكبيرة نحو المدن، للتردي في الريف بكافة مجالاته، ومنها القطاع الزراعي.

وعند دراسة المعدل للمدة ١٩٧٧–٢٠١٠ بلغ ٣.٥% سنويا، وهو معدل مرتفع، ولذلك تضاعف حجم السكان خلال ثلاثة عقود بحدود ثلاث مرات ونصف.

وكذلك الحال في ريف قضاء الدور، إذ بلغ المعدل للمدة ١٩٧٧–١٩٨٧ ٢.٦% سنويا (جدول رقم ٣) وهو دون المعدل في المحافظة للمدة نفسها، ويلاحظ ارتفاع المعدل للمدة ١٩٨٧–١٩٩٧ إلى ٧.٧% وهو معدل نمو عالي جدا، ويعود ذلك إلى الهجرة الواسعة الكبيرة ومن كافة المحافظات نحو ريفه، إذ بلغ حجم الداخلين إلى الريف (٩٨٧١) نسمة للعمل في الزراعة خلال عقد التسعينات (الدوري، نجم، ٢٠٠١) وفي المدة اللاحقة ١٩٩٧–٢٠٠٧ بلغ المعدل ٣.٥% وهو يماثل المعدل في المحافظة، ولكنه انخفض في السنوات الثلاثة الأخير إلى ٠.٠٤% وذلك للهجرة نحو المدن للأسباب المذكورة أعلاه.

جدول رقم (٣)

معدلات النمو السكاني لريف محافظة صلاح الدين وريف قضاء الدور

٢٠١٠ – ١٩٧٧

المدة	المحافظة %	ريف القضاء
١٩٨٧–١٩٧٧	٣.٨	٢.٦
١٩٩٧–١٩٨٧	٣.٩	٧.٧
٢٠٠٧–١٩٩٧	٣.٥	٣.٥
٢٠١٠–٢٠٠٧	١.٤	٠.٠٤
٢٠١٠–١٩٧٧	٣.٥	٤.٢

المصدر من حساب الباحث بالاعتماد على الجدولين ١، ٢ والمعادلة التالي

$$r = \sqrt[t]{\frac{P_1}{P_0}} - 1 \times 100$$

رابعا: واقع القوى العاملة في ريف القضاء:–

بلغ حجم القوى العاملة في ريف محافظة صلاح الدين لعام ١٩٨٧ (٩١٨١٨) نسمة وتمثل ٥٥.٦% من مجموع القوى العاملة في المحافظة ارتفع عام ١٩٩٧ إلى (١٢٠٨٢٨) نسمة وتمثل ٥٦.٣% من مجموعها، وكذلك الحال عام ٢٠١٠ إذ بلغ مجموع القوى العاملة ١٥٦٥٣٨ نسمة وتمثل ٥٣% من مجموعها أي أكثر من نصفها. (جدول ٤).

أما بالنسبة للقوى العاملة الريفية في قضاء الدور، إذ بلغت عام ١٩٨٧ (٥٦٤٦) نسمة وتمثل ٧١.٨% من مجموع القضاء ارتفعت عام ١٩٩٧ إلى ٧٦٧١ نسمة وتمثل ٧٤% من مجموعه وذلك للعوامل التي ذكرت أنفا، وفي عام ٢٠١٠ وصل عددها إلى ٩٧٤٣ نسمة وتمثل ٧٢% من مجموعها أي قرابة ثلاث أرباعها.

وإذا ما تم توزيع هذه القوى على الأنشطة الرئيسية الثلاث نجد ان عدد العاملين في الزراعة بلغ ٥٩٩٨ نسمة ويمثل ٦٢.٢% من مجموعها، وان عدد العاطلين بلغ ٢٥٣٦ نسمة ويمثل ٢٦.٣% والباقي يعملون في قطاع الصناعة والخدمات

جدول رقم (٤)

حجم القوى العاملة الرئيسية في محافظة صلاح الدين وقضاء الدور

السنوات	المحافظة	%	القضاء	%
١٩٨٧	٩١٨١٨	٥٥.٦	٥٦٤٦	٧١.٨
١٩٩٧	١٢٠٨١٨	٥٦.٣	٧٦٧١	٧٤
٢٠١٠	١٥٦٥٣٨	٥٣	٩٦٤٣	٧٢

١-نتائج التعداد السكانية لعام ١٩٨٧ و١٩٩٧ الجزء الخاص بمحافظة صلاح الدين والقضاء، مطبعة الجهاز، بغداد ١٩٨٨

٢-من تقديرات الباحث بالاعتماد على معدلات القوى العاملة

ومن هنا يظهر ارتفاع حجم البطالة ومعدلها في ريف القضاء لتردي القطاع الزراعي وتختلف التنمية عن تلبية حاجات السكان مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة نحو المدن ومنها الدور-تكريت-الضلوعية-وكركوك. للعمل في المدن والسكن في عشوائيات كما هو الحال في حي الطين في مدينة تكريت.

المبحث الثالث

الواقع التنموي لريف محافظة صلاح الدين

أولا: الواقع السكني لريف محافظة صلاح الدين

بلغ مجموع الوحدات السكنية في ريف المحافظة لعام ١٩٧٧ (٢٦٠١٤) وحدة سكنية، وتمثل ٥٩% من مجموع الوحدات السكنية في المحافظة (جدول ٥) موزعة حسب أنماطها الرئيسية. منها (١٩٩٧) وحدة سكنية مبنية بمواد ثابتة -بلوك-طابوق-حجر، وتمثل ٧.٢% من مجموعها مقابل ٢٣٠١٩ وحدة سكنية مبنية بالطين واللبن وتمثل ٨٨.٥ % من مجموعها الا ان اغلب الوحدات هي من هذا النمط، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية على

شكل كوخ–خيمة بيت شعر أو صريفة ١٠٠٨ وحدة سكنية وتمثل ٣.٩% وهذا يعني ان هناك عجزا سكنيا كبيرا لان عدد الأسر يفوق عدد الوحدات السكنية مقابل عجز نوعي كبير.

وفي عام ١٩٨٧ حصل تغيرا في الواقع السكني، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية في ريف المحافظة (٣١٣٤١) وحدة سكنية، وتمثل ٥٠.٢% من مجموع الوحدات السكنية في ريف المحافظة، أي قرابة الضعف أذ بلغت ٢٠٩٦٦ وحدة سكنية مبنية بمواد ثابتة، وتمثل ٦٦.٩% مقابل ٩٩٦٢ وحدة سكنية مبنية بمواد طينية وتمثل ٣١.٩ وانخفضت اعداد الوحدات السكنية على شكل خيم أو بيوت شعر إلى ٣٨٣ وحدة سكنية وتمثل ١.٣% وذلك للجهود المبذولة في توطين البدو والرحل آنذاك (الدوري، نجم، ٢٠٠١).

وهذا يدل على التطور الحاصل في الواقع السكني آنذاك لمجموعة من العوامل ومنها تحسن الدخل الفردي ومنح الدولة والعسكريين والموظفين قروض ميسرة لأغراض البناء .

وفي عام ١٩٩٧ بلغ عدد الوحدات السكنية في الريف ٤٥٧٣٧ وحدة سكنية وتمثل ٤٩% من مجموع الوحدات السكنية في ريف المحافظة ويلاحظ ارتفاع عدد الوحدات السكنية المبنية بمواد ثابتة ولكن أيضا ارتفاع عدد الوحدات السكنية المبنية بالطين وذلك بسبب الظروف الاقتصادية لهذا العقد وارتفاع كلف بناء الوحدات السكنية

جدول رقم (٥)

الواقع السكني في ريف محافظة صلاح الدين ١٩٧٧–٢٠١٠

السنوات	طابوق		طين		خيم		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٧٧	١٩٩٧	٧.٧	٢٣٠١٩	٨٨.٥	١٠٠٨	٣.٩	٢٦٠١٤	٥٩
١٩٨٧	٢٠٩٦٦	٦٦.٩	٩٩٩٦	٣١.٩	٣٨٣	١.٣	٣١٣٤١	٥٠.٢
١٩٩٧	٣٣٨٣١	٧٤	١١٥١٩	٢٥.١	٣٨٧	٠.٩	٤٥٧٣٧	٤٩
٢٠١٠	٤٥٩٦٢	٦٥.٩	٢١٤٦٦	٣٠.٨	٢٢٧٥	٣.٣	٦٩٧٠٣	٤٥.٩

نجم عبد الله احمد، السكان وعلاقته بالسكن في محافظة صلاح الدين/ أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية/ جامعة تكريت، ٢٠٠٦، ص٩٩–١٠١

وفي عام ٢٠١٠ بلغ عدد الوحدات السكنية (٦٩٧٠٣) وحدة سكنية وتمثل ٤٥.٩% من مجموع الوحدات السكنية في ريف المحافظة وهذا يدل على انخفاض عدد الوحدات لهذا العام بسبب الهجرة نحو المدن أو إلى تردي الحالة الاقتصادية في الريف وانخفاض معدل الدخل الفردي. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية غير الصالحة للسكن إلى ٢١٤٦٦ وحدة سكنية وهي مبنية بالطين و ٢٢٧٥ وحدة سكنية على شكل أكواخ وخيم وتمثل ٣٤.١% من مجموعه.

وهذا يعطي صورة على تردي الواقع السكني في الريف والعجز الواضح مما يعطي مؤشرات على انخفاض الإنتاجية أولا وارتفاع معدل الوفيات والإصابة بالأمراض ثانيا.

أما إذا تم دراسة الواقع السكني لريف قضاء الدور إذ بلغ عدد الوحدات السكنية في ريف القضاء لعام ١٩٧٧ (١٣٩٤) وحدة سكنية و تمثل ٧٣.٧% من مجموع الوحدات السكنية في القضاء (جدول ٦).

جدول رقم (٦)

الواقع السكني في ريف قضاء الدور ١٩٧٧-٢٠١٠

السنوات	طابوق/بلوك		طين		خيم		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٧٧	٨	٠.٦	١٢٧٢	٩١.٢	١١٤	٨.٢	١٢٩٤	٧٣.٧
١٩٨٧	٩٦٤	٦.٩	٥٨٨	٣٧.١	٣١	٢.٠٠	١٥٨٣	٧.٩
١٩٩٧	٢٥٣٨	٧٦.٤	٧٤٧	٢٢.٥	٣٧	١.١	٣٣٢٢	٦٩.٤
٢٠٠٧	٣٧٨٨	٧٢.٥	١٠٢٩	١٩.٧	٤١١	٧.٨	٥٢٢٨	٦١.٤

المصدر نفسه لجدول رقم (٥)

اغلبها مبنية بالطين بواقع ١٢٧٢ وحدة سكنية وتمثل ٩١.٢% من مجموعها من ريف القضاء مقابل ٨ وحدات سكنية فقط مبنية بمواد ثابتة وتمثل ٠.٦ % منها، و١١٤ وحدة سكنية على شكل خيم تمثل ٨.٢ % فقط، وهذا يعني تردي الحالة السكنية بصورة كبيرة جدا.

وفي عام ١٩٨٧ بلغ عدد الوحدات السكنية في ريف القضاء ١٥٨٣ وحدة سكنية وتمثل ٥٧.٩ % من مجموع الوحدات السكنية في القضاء، وهناك تحسن في الواقع السكني، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية المبنية بمواد ثابتة ٩٦٤ وحدة سكنية وتمثل ٦٠.٩% مقابل ٥٨٨ وحدة سكنية مبنية بمواد طينية وتمثل ٣٧.١% و ٣١ وحدة سكنية على شكل خيم وتمثل ٢%.

وفي عام ١٩٩٧ بلغ عدد الوحدات السكنية ٣٣٢٢ وحدة سكنية وتمثل ٦٩.٤% من مجموعها في القضاء ان ارتفاع الأهمية النسبية عن عام ١٩٨٧ بسبب الهجرة المرتدة نحو الريف من المدن ومن باقي المحافظات للعمل في القطاع الزراعي، ولكن لازالت ٧٨٤ وحدة سكنية وتمثل ٢٣.٦% من مجموعها وهي وحدات سكنية غير صالحة للسكن.

وفي عام ٢٠١٠ بلغ عدد الوحدات السكنية ٥٢٢٨ وحدة سكنية وتمثل ٦٢% من مجموع الوحدات في القضاء ولازالت ١٤٤٠ وحدة سكنية وتمثل ٢٧.٥% هي وحدات سكنية غير صالحة للسكن ان هذا الواقع يعني تردي القطاع السكني وما ينتج عنه من تأثيرات سلبية على واقع الإنتاج وصحة الإنسان والاستقرار.

ومن المتوقع ان تكون هناك حاجة كبيرة من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠٢٠ سواء في ريف المحافظة أو في ريف القضاء ولسد العجز السكني فيها في حالة استقرار السكان عندما تتوفر لهم المستلزمات الأخرى من الطاقة والسياسات الزراعية والخدمات والبني التحتية.

ثانيا: واقع شبكة الطرق في ريف القضاء:-

بلغت أطوال الطرق المعبدة في ريف القضاء ١٩٣.٨ كم منها ٨٥.٥كم من الطرق الثانوية المعبدة، ١٠٨.٣ كم من الطرق الفرعية المعبدة، أما اغلب الطرق الأخرى التي تخدم سكان الريف هي من الطرق الترابية. ونظرا للمساحة الكبيرة لريف القضاء انخفضت كثافة الطرق في القضاء وتبلغ ٦٨ كم لكل ١٠٠٠كم^{٢} وهي متباينة بين المقاطعات، لتتراوح بين مقاطعات خالية من الطرق المعبدة بسبب كونها مقاطعات تتصف بتواجد الكثبان الرملية وبالتالي انخفاض حجوم سكانها وأخرى تصل فيها إلى ٣٠كم لكل ١٠٠كم^{٢}.

ومعظم هذه الأطوال من الطرق المعبدة هي غير صالحة بسبب عدم صيانتها، ومن خلال الدراسة تبين ان الحاجة إلى طرق تعادل أطوالها الموجودة لمرتين حتى يمكن تحسين الكثافة ويمكن ان تخدم سكانه وبالتالي سهولة نقل المنتجات الريفية نحو الحضر وبالعكس.

ثالثا: خدمات المياه النقية:-

ومن الجدول رقم (٧) يتضح ان أعداد الوحدات السكنية في ريف المحافظة المجهزة بالمياه النقية للمدة ١٩٧٧-٢٠١٠، إذ بلغت عدد الوحدات السكنية المجهزة بالمياه النقية في ريف المحافظة (٧١٠٥) وحدة سكنية وتمثل ٢٧.٣% من مجموعها، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية غير المجهزة (١٨٩١٩) وحدة سكنية وتمثل ٧٢.٧% من مجموعها أي قرابة ثلاث أرباعها. وتأخذ المياه .

أما من النهر مباشرة أو من الآبار والجداول أو من السيارات الحوضية علاوة عن مدة خزنه التي تمتد قرابة أكثر من ٢٠ يوما وفي أحواض مكشوفة معرضة للتلوث.

وفي عام ١٩٨٧ حصل تحسن في خدمات المياه، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية المجهزة بالمياه النقية ١٤١٦٦ وحدة سكنية وتمثل ٤٥.٢% مقابل ١٧١٧٥ وحدة سكنية غير مجهزة وتمثل ٥٤.٨% من مجموعها.

ولم يكن الحال بأفضل عام ١٩٩٧ إذ بلغ عدد الوحدات السكنية غير المجهزة بالمياه النقية ٢٤٧٣٢ وحدة سكنية وتمثل ٥٣.٢% من مجموعها مقابل ٢١٤٠٥ وحدة سكنية مجهزة وتمثل ٤٦.٨ % من مجموعها.

وفي عام ٢٠١٠ ومع زيادة عدد وحدات التصفية في الريف لكن لا تمثل سوى ٤٩.١% مقابل ٥٠.٩% غير مجهزة، وهذا يعطي مؤشر على تردي الحالة الصحية وارتفاع معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال وكذلك الأمراض وخاصة أمراض الطفولة.

أما بالنسبة لريف قضاء الدور فالمشكلة اكبر نظرا لسعة المساحة وبعدها عن مجاري الأنهار، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية غير المجهزة بالمياه عام ١٩٩٧ (٦٤٢٢) وحدة سكنية وتمثل ٥٤.٣% مقابل ٦٠.٣ % عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٧)

عدد الوحدات السكنية المجهزة بالمياه النفقية في محافظة صلاح الدين

للعام ١٩٧٧ – ٢٠١٠

السنوات	المجهزة		غير المجهزة	
	عدد	%	عدد	%
١٩٧٧	٧١٠٥	٢٧.٣	١٨٩١٩	٧٢.٨
١٩٨٧	١٤١٦٦	٤٥.٢	١٧١٧٥	٥٤.٨
١٩٩٧	٢١٤٠٥	٤٦.٨	٢٤٣٣٢	٥٣.٢
٢٠١٠	٢٣٦٠١	٤٩.١	٢٦٨١١	٥٠.٩

المصدر: وزارة البلديات، مديرية ماء صلاح الدين، قسم التخطيط، بيانات عن عدد الأسر المجهزة بالمياه لعام ١٩٧٧–٢٠١٠، بيانات غير منشورة .

رابعا: عدد الوحدات السكنية المجهزة بالطاقة الكهربائية:-

بلغ عدد الوحدات السكنية المجهزة بالطاقة الكهربائية في ريف محافظة صلاح الدين لعام ١٩٧٧(١٠٩٦٩) وحدة سكنية وتمثل ٤١.١% من مجموع الوحدات السكنية في الريف، مقابل (١٥٣٢٨) وحدة سكنية غير مجهزة وتمثل ٥٨.٩% أي أكثر من نصفها (جدول رقم ٦) وفي عام ١٩٨٧ بلغ عدد الوحدات السكنية المجهزة بالطاقة (٢١٢١٨) وحدة سكنية، وتمثل ٦٧.٧ % مقابل (١٠١٢٣) وحدة سكنية غير مجهزة وتمثل ٣٢.٣ % من مجموعها.

وفي عام ١٩٩٧ بلغ عدد الوحدات السكنية المجهزة بالطاقة (٣٩١٥١) وحدة سكنية وتمثل ٨٥.٦% مقابل ٦٥٨٦ وحدة سكنية غير مجهزة وتمثل ١٤.٤%.

وكذلك الحال عام ٢٠١٠ وبنسبة ٩١.٦% مجهزة مقابل ٨.٤ % غير مجهزة أي ان هناك وحدات سكنية غير مجهزة وتعاني من الحصول على الطاقة بسبب ارتفاع كلف إيصالها للتوزيع السكاني المبعثر في ريف المحافظة.

جدول رقم (٨)

عدد الوحدات السكنية المجهزة بالطاقة الكهربائية في محافظة صلاح الدين

للمدة ١٩٧٧ – ٢٠١٠

السنوات	المجهزة		غير المجهزة	
	عدد	%	عدد	%
١٩٧٧	١٠٦٩٦	٤١.١	١٥٣٢٨	٥٨.٩
١٩٨٧	٢١٢١٨	٦٧.٧	١٠١٢٣	٣٢.٣
١٩٩٧	٣٩١٥١	٧٢.٦	٦٥٨٦	٢٧.٨
٢٠١٠	٤١٦٠١	٨٩.١	٧٨٢١	١٠.٩

وزارة الكهرباء مديرية كهرباء صلاح الدين، التخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٠

أما في ريف قضاء الدور فهناك ٧٢.٢% من مجموع الوحدات السكنية مجهزة بالطاقة مقابل ٢٧.٨% غير مجهزة لعام ١٩٩٧ وكذلك الحال عام ٢٠١٠ ٨٩.١% مقابل ١٠.٩ % غير مجهزة.

ولكن واقع الحال يقول ان هناك انخفاض في عدد الساعات اليومية المجهزة للكهرباء، إذ وصل الحال في بعض مناطق الريف إلى أنها تجهز بساعة واحدة ليلا وساعة نهارا أي ساعتين في اليوم. وهي لا تكفي لقيام زراعة محصولية في فصلي الشتاء والصيف مما أدى إلى التعويض عنها باستخدام الديزلات لتوليد الطاقة لأغراض الزراعة خاصة ان الري الحديث يعتمد بشكل مباشر على الطاقة ومنها الري بالرش. فالقضاء يحتاج إلى ٢٧ ميكا واط وبمعدل ١٦ ساعة يوميا.

ان ارتفاع أسعار الوقود وانخفاض الدعم الحكومي وارتفاع الأسعار في السوق بمقدار ١٠٠% من السعر الحكومي الرسمي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وانخفاض المردود الاقتصادي من هذه المهنة مما أدى إلى الهجرة نحو المدن للعمل في مهن غير الزراعة لسد وإعالة الأسر. ولهذا نضع مقولة ان لا تنمية بدون طاقة وخاصة في الريف.

خامسا: التركيب التعليمي للسكان الريف:

من الجدول رقم (٩) الذي يوضح التوزيع الرئيسي للمستويات التعليمية للسكان الريف في منطقة الدراسة لعام ٢٠١٠و الذي يبين ارتفاع معدلات الأمية والبالغة ٦٠% وترتفع لدى الإناث إلى ٧٦% من مجموع الإناث في الريف، وإذا ما تم إضافة ممن هم بمستوى يقرا فقط، يقرا ويكتب ستبلغ النسبة ٨٨.٣% من مجموع السكان بعمر ١٠ سنوات في نموه فيما بلغ عدد الحاصلين على الشهادة الإعدادية فما فوق ١.٤% من سكان الريف.

ان هذا الواقع هو واقعا مأساويا بالنسبة للتربية والتعليم فارتفاع معدلات الأمية تعني الجهل والمرض ولذلك ارتفعت معدلات وفيات الأطفال الرضع.

ان هذا الواقع هو انعكاس لتردي الواقع التربوي والتعليمي في ريف القضاء فمع وجود مدارس لكن التباعد في توقيعها جعل الصعوبة في إيصال الأطفال إليها. ولذلك ارتفع

عدد التلاميذ المتسربين من المدارس خاصة في السنوات الأخيرة وإهمال تطبيق قوانين التعليم الإلزامي، كما ان ارتفاع معدلات الفقر والبطالة أدت إلى عمالة الأطفال ومنعهم من الالتحاق بالمدارس.

سادسا: واقع الخدمات الصحية في ريف القضاء:

يمكن إعطاء صورة عن الخدمات الصحية من خلال معرفة عدد المؤسسات الصحية في الريف، فلا توجد سوى مؤسستين في ريف القضاء، بلغ عدد العاملين فيها ٦ موظفين، وبالنظر لبعدها عن المؤسسات الصحية الكبيرة عنها واقرب مؤسسة هي مستشفى تكريت التي تبعد أحيانا بحدود أكثر من ١٠٠ كم علما ان مركز القضاء لا توجد فيه مستشفى وبالتالي فان عدد السكان في الريف بواقع ٣٧٠٠٠ نسمة لا يوجد طبيب واحد لخدمتهم .

جدول رقم (٩)

التركيب التعليمي لسكان الريف في قضاء الدور لعام ٢٠١٠

المستويات	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الأمية	٦٩٥٢	٤٤	١٢٣٤٢	٧٦	١٩٢٩٤	٦٠
يقرا فقط	٣٠١٨	١٩.١	٢٣٩٠	١٤.٧	٥٤٠٨	١٦.٩
يقرا ويكتب	٢٦٧٠	١٦.٩	٩٥٩	٥.٩	٣٦٢٩	١١.٤
ابتدائية	١٧٨٦	١١.٣	٢٤٤	١.٥	٢٠٣٠	٦.٤
متوسطة	١.٤٣	٦.٦	٢٢٨	١.٤	١٢٧١	٤
إعدادية	١٧٤	١.١	٦٥	٠.٤	٢٣٩	٠.٨
مهنية	٦٣	٠.٤	٣٢	٠.٢	٩٥	٠.٣
دبلوم	٦٣	٠.٤	٣٢	٠.٢	٩٥	٠.٣
بكالوريوس	٣٢	٠.٢			٣٢	٠.١
دبلوم عالي						

المستويات	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ماجستير						
دكتوراه						
المجموع	١٥٨٠١	١٠٠	١٦٢٦٠	١٠٠	٣٢٠٦١	١٠٠

من تقديرات الباحث بحسب الدراسة الميدانية وبالاعتماد على التركيب التعليمي لعام ١٩٩٧.

سابعا: مؤشرات التنمية البشرية في ريف القضاء:.

هناك العديد من المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية التي تعتمد عليها الأمم المتحدة لغرض بيان مدى فاعلية التنمية البشرية في أي منطقة أو إقليم ومنها مثلا معدل وفيات الأطفال الرضع أو متوسط العمر المتوقع ان يعيشه الإنسان ومدى الإلمام بالقراءة والكتابة، وبنسبة الأسر التي تحصل على المياه الآمنة، ومدى شمول الأسر بالخدمات الصحية، ومعدلات البطالة والفقر، والمشمولين بالرعاية الاجتماعية ونسبة الإناث المساهمات في القوى العاملة والخصوبة السكانية.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية تم الحصول على مجموعة من المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية لمنطقة الدراسة (جدول١٠) إذ بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع دون السنة من العمر ٩٢ بالألف وهو معدل مرتفع يعطي صورة قاتمة عن تردي الأوضاع الاقتصادية والصحية في ريف القضاء، وخاصة في الأوضاع السكنية والغذائية ومدى العناية بالأطفال الرضع وصحة الأم الحامل.

كما بلغت معدلات الأمية ٦٠% من مجموع السكان بعمر ١٠ سنوات فما فوق منها ٤٤% للذكور و٧٦% للإناث وهي معدلات قياسية تعكس تردي الواقع التعليمي في القضاء لكبر المساحة وتناثر السكان في توزيعهم السكاني الذي بات يشكل عقبة أمام الحصول على الخدمات التعليمية. كما ان التوزيع السكاني للمدارس لا يخضع لاعتبارات تخطيطية وإنما على أمور أخرى. وكذلك بلغ عدد المتسربين من المدارس الابتدائية ٣٨% من عدد الأطفال بعمر المدرسة ٦-١٢ سنة.

ونتيجة لتردي القطاع الزراعي المهنة الرئيسية في ريف القضاء بلغت معدلات البطالة ٣٨% وهو معدل يفوق معدل البطالة في الحضر والبالغ ٢٥% (السامرائي، احمد، ٢٠٠٩) نتيجة لذلك ارتفعت معدلات الفقر في ريف القضاء إلى ٤٢% من اسر منطقة الدراسة، بينما المشمولين بالرعاية الاجتماعية لا يتجاوز ٣% فقط، ونتيجة لهذه الظروف بلغ متوسط عمر الإنسان في ريف القضاء ٥٦ سنة، وهو مساوي لمتوسط عمر الإنسان الصومالي مقابل ذلك بلغ متوسط الخصوبة الكلية في منطقة الدراسة ٦ طفل / امرأة.

جدول رقم (١٠)

التركيب التعليمي لسكان الريف في قضاء الدور ١٠ سنوات فما فوق لعام ٢٠١٠

المؤشرات	%
معدل وفيات الأطفال الرضع	٩٢ بالألف
معدل الأمية	٤٤% ذكور– ٧٦% إناث ٦٠% مجموع
معدل البطالة	٣٨
معدل الفقر	٤٢
المشمولين بالرعاية الاجتماعية	٣
متوسط عمر الإنسان	٥٦ سنة
عدد الساعات المجهزة بالكهرباء	٤ساعة/يوم
التسرب من المدارس	٣٨% من الأطفال ٦–١٢سنة
متوسط الخصوبة الكلية طفل/ امرأة	٦ طفل/ امرأة

نتائج الدراسة الميدانية لعام ٢٠١١

ثامنا: واقع القطاع الزراعي في ريف القضاء:.

تبلغ مساحة القضاء ٢٨٣٦كم^{2} أي ما يعادل (١١٣٤٤٠٠) دونم وتشكل ٦.٥% من مساحة المحافظة، وتبلغ مساحة الريف ٢٨٠٠كم^{2} وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة ١٥٣٤.٨كم^{2}، أي ما يعادل (٦١٣٩٢٠) دونم، علما ان اغلب الأراضي الزراعية في ريف القضاء مصنفة ضمن الأراضي الصحراوية.

تبلغ المساحة المزروعة ١٣٣٧٣٦ دونم أي ما يعادل ٢١.٨ % من مجموع المساحات الصالحة للزراعة.

بلغت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب الشتوية والصيفية (١٠٧٠٠٨) دونم وتشكل ٨٠% من مجموع المساحات المزروعة وبلغ إنتاجها حوالي ٢٩٠٠٠ طن/ أي ٧٥.٣% من كمية الإنتاج النباتي في ريف القضاء جدول (١١).

ان هذه المساحات المزروعة وكمية الإنتاج لعام ٢٠١٠ هي مساحات منخفضة قياسا بالسنوات السابقة، مما أدى إلى تردي الأحوال المعيشية والاقتصادية كما سنرى فضلا عن البطالة ومعدلات الفقر مما أدى إلى هجرة نحو المدن.

كما ان المساحات المزروعة للمحاصيل الأخرى هي دون السنوات السابقة وإذا ما تمت الإشارة إلى أعداد الثروة الحيوانية فقد انخفضت بصورة كبيرة جدا وذلك لعوامل كثيرة منها الجفاف وانعدام المراعي الطبيعية وقلة المساحات المزروعة بالأعلاف مما أدى إلى ترك المربين لها لانخفاض المردود الاقتصادي.

تعتمد الزراعة في ريف القضاء وفي اغلبها على المياه الجوفية ما عدا الشريط المحاذي لنهر دجلة والعظيم، إضافة إلى توقف مشروع ري الدور عن العمل لأسباب عديدة، إذ بلغ عدد الآبار أكثر من ١٣٩٥ بئرا عام ٢٠١٠ تسحب المياه بقطر أنبوب ٤-٦ انج كما ان استخدام التقنيات كالرش والتنقيط، إذ بلغ عدد المرشات ٢٨٨ مرشة فقط.

جدول رقم (١١)

المساحات المزروعة وكمية الإنتاج في ريف قضاء الدور ٢٠١٠

المحصول	المساحة/دونم	%	كمية الإنتاج طن	%
القمح	٧٢٤٨٠	٥٤	٢٠٤١٦	٥٣.٦
الشعير	١٤٩٨٩	١١.٢	١٦٥٤	٤.٣
ذرة صفراء	١٩٨٣٩	١٤.٨	٦٢١١	١٦.١
الخضراوات	١٥٨٨٨	١١.٩	٨٤٢٠	٢١.٩
محاصيل العلف	٦٠٣٠	٤.٥	٥٨٠	١.٥
المحاصيل الزيتية	٤٠١٠	٣	٥٩٦	١.٥
الفاكهة	٨٠٠	٠.٦	٦٠٠	٦.١
المجموع	١٣٣٧٣٦	١٠٠	٣٨٤٧٧	١٠٠

وزارة الزراعة، مديرية زراعة صلاح الدين/ قسم الإحصاء/بيانات عن المساحات المزروعة والإنتاج لعام ٢٠١٠، بيانات غير منشورة

حجم الهجرة الريفية إلى المدن:.

من خلال دراستنا للواقع التنموي في ريف القضاء وهو جزء من ريف المحافظة وليس أحسن حالا منه والتردي الحاصل في الريف وفي كل القطاعات الزراعية، السكانية، الصحية، التعليمية، والسكن والطرق. أدى إلى انخفاض المردود الاقتصادي لسكان الريف وبالتالي زيادة معدلات الهجرة نحو المدن. خاصة وان طبيعة التربة والأرض في القضاء تعد من المناطق الصحراوية والتي تعتمد في الزراعة على المياه الجوفية والأمطار.

ولهذا بدأت تظهر العشوائيات داخل مدن المحافظة وعلى أطرافها. وما تشكله من مشكلات كبيرة على المدن.

ومن خلال الجدول (١٢) الذي يبين عدد المهاجرين من ريف القضاء إلى مدن المحافظة وخارجها.

إذ بلغ عدد المهاجرين لعام ٢٠٠٩ ٣١٢ أسرة ارتفع العدد إلى ٣٦٩ أسرة عام ٢٠١٠، والى ٤٠١ أسرة عام ٢٠١١، ومن المتوقع ان يرتفع العدد في عام ٢٠١٢ نظرا لاستمرار التدهور في الريف في كافة القطاعات، مع استمرار الواقع التنموي والإهمال الحاصل.

جدول (١٢)

الأسر المهاجرة من ريف القضاء ٢٠٠٩-٢٠١٢

السنوات	عدد الأسر المهاجرة من الريف إلى المدينة	النسبة المئوية %
٢٠٠٩	٣١٢	٦.١
٢٠١٠	٣٦٩	٨.٢
٢٠١١	٤٠١	٩.١

نتائج الدراسة الميدانية

أسباب الهجرة نحو المدن:.

تم اختيار عينة تتكون من ١٠٠ أسرة مهاجرة من ريف القضاء نحو المدن ودونت استمارة استبيان ملحق رقم (١) وتبين ان أسباب الهجرة نحو المدن هي وكما في الجدول رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣) : أسباب الهجرة نحو المدن

ت	الأسباب	عدد الأسر	النسبة المئوية
١	قلة الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود	٣٥	٦٥
٢	عدم توفر سكن ملائم	١٧	١٧
٣	انخفاض المردود الاقتصادي لمهنة الزراعة	١٨	١٨

ت	الأسباب	عدد الأسر	النسبة المئوية
٤	الظروف الطبيعية وخاصة قلة الأمطار	٨	٨
٥	عدم توفر الخدمات الأساسية ومنها المياه–التعليم– الصحة	١١	١١
٦	زحف الكثبان الرملية	٦	٦
٧	التطوع في الجيش والشرطة	٥	٥

نتائج الدراسة الميدانية

نموذج خطة لتطوير التنمية الزراعية

ارض صالحة للزراعة مساحتها ١٠٠ دونم وتقسم كالأتي:

١. حبوب شتوية ٦٠ دونم/ بطريقة الرش المحوري
٢. خضراوات شتوية ٥ دونم/ بالتنقيط زراعة محمية.
٣. خضراوات صيفية ٥ دونم/بالتنقيط.
٤. حبوب صيفية ١٠ دونم/ بالرش.
٥. أعلاف شتوية ٣ دونم.
٦. أعلاف صيفية ٣ دونم.
٧. أحواض اسماك ٤ دونم
٨. حظائر حيوانات ٢ دونم
٩. حظيرة دواجن ٢ دونم
١٠. دار سكنية ١ دونم

ومن المتوقع ان يكون المردود الاقتصادي حسب الأسعار لعام ٢٠١٢ ٢٤ مليون دينار سنويا.

ان هذه الخطة لو تم تطبيقها ستعمل على زيادة الإنتاج الزراعي لجميع المحاصيل وبالتالي سد العجز الحاصل في الإنتاج الغذائي في العراق. إذ بلغ العجز في محصول القمح لعام ٢٠١١ ٢.٥ مليون طن والحد من الهجرة نحو المدن ورفع المستويات المعاشية التعليمية وخفض معدلات الفقر والبطالة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

١. بلغ عدد سكان الريف في المحافظة لعام ١٩٧٧ (٢١٥٨١٣) نسمة ويمثل ٥٧.٣% ارتفع إلى ٦٧٤٠٤٨ نسمة عام ٢٠١٠ ويتمثل ٥١.٦% أكثر من نصف سكان المحافظة.

٢. بلغ عدد السكان لريف قضاء الدور ٩٩١٦ نسمة عام ١٩٧٧ ارتفع إلى ٣٨٣٥١ نسمة عام ٢٠١٠ ويمثل ٦٦.٣ من مجموع سكان القضاء.

٣. انخفاض معدلات النمو السكاني للريف سواء في المحافظة أو القضاء وبلغت ١.٤% للسكان الريف في المحافظة و ٠.٠٤% لسكان في ريف قضاء الدور.

٤. ان أسباب انخفاض السكان في الريف تعود إلى الهجرة نحو المدن.

٥. بلغ عدد الوحدات السكنية في ريف قضاء الدور ١٤٤٠ وحدة سكنية وتشكل ٢٨% من مجموع الوحدات السكنية في الريف.

٦. انخفاض كثافة الطرق المعبدة في ريف القضاء إلى ٦.٨ كم كل ١٠٠ كم^{٢}، وهي نسبة متدنية جداً.

٧. بلغ عدد الوحدات السكنية غير المجهزة بالمياه في ريف محافظة صلاح الدين ٢٦٨١١ وحدة سكنية وتمثل ٥٠.٩% من مجموع الأسر في المحافظة، وبلغت في ريف قضاء الدور أكثر من ٨٠% من مجموع الأسر غير المجهزة بالمياه النقية.

٨. بلغ عدد الوحدات السكنية في ريف المحافظة غير المجهزة بالطاقة الكهربائية ٧٨٢١ وحدة وتشكل ٨.٤ من مجموع الوحدات الكلية مع قلة عدد ساعات التجهيز.

٩. ارتفاع معدلات الأمية في ريف قضاء الدور والبالغة ٦٠% من مجموع السكان وخاصة لدى النساء.

١٠. تردي الواقع الصحي في ريف قضاء الدور إذ بلغ عدد الأطباء في ريف القضاء طبيب واحد يخدم ٣٧٠٠٠ نسمة فقط مع وجود مؤسستين صحيتين فقط.

١١. انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في ريف القضاء إذ بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع دون السنة في العمر ٩٢ بالألف ويعطى صورة عن تردي الواقع الصحي والخدمي.

١٢. بلغ معدل البطالة في ريف القضاء ٣٨% ويفوق معدل البطالة في المناطق الحضرية والبالغة ٢٥%.

١٣. انخفاض متوسط العمر المتوقع الذي يعيشه الإنسان في ريف القضاء إلى ٥٦ سنة.

ثانيا : التوصيات:-

١. ينبغي زيادة ساعات التجهيز بالطاقة الكهربائية للريف بما لا تقل عن ٢٠ ساعة يوميا وذلك لان المنطق يقول لا تنمية بدون طاقة.

٢. تخصيص جزء من الميزانية المخصصة للمحافظة للريف وبما لا يقل عن ٥٠% منها لان عدد سكان الريف لا يقل عن ٥٠%.

٣. الاهتمام بنشر الخدمات التعليمية/ الابتدائية-المتوسطة-الثانوية، في الريف وذلك لمنع التسرب وخفض معدلات الأمية.

٤. الاهتمام بالخدمات الصحية وزيادة عدد المؤسسات الصحية والأطباء وسيارات الإسعاف.

٥. تهيئة مشاريع تنقية المياه في الريف وإيصال هذه الخدمة لجميع سكانها.

٦. زيادة أطوال الطرق المعبدة لخدمة سكان الريف.

٧. وضع سياسات زراعية هادفة لتنميتها من خلال نشر تقانات الري بالرش والتنقيط والبيوت الزجاجية وتحسين واقع الثروة الحيوانية وتربية الأسماك.

٨. تسهيل تقديم القروض لبناء الوحدات السكنية الملائمة، وبدون فوائد.

٩. إجراء دراسات متقدمة عن المياه الجوفية وكميتها في محاولة للحفاظ عليها.

١٠. إجراء دراسات عن الكثبان الرملية وحركتها وطرق الحد من انتشارها.

ملحق رقم (١)

استمارة استبيان

يقدم الباحثان الأستاذ الدكتور نجم عبد الله احمد والأستاذ الدكتور نعمان حسين عطية بإجراء بحث ميداني عن أسباب الهجرة نحو المدن

يرجى من كافة الأسر إبداء التسهيلات لهذا الغرض

١- القضاء - الناحية - المقاطعة - القرية

٢- عدد أفراد الأسرة:-

٣- مهنة الأسرة:

٤- أسباب الهجرة نحو المدينة: أجيب بـ ( ) على الجواب الصحيح

أ. نقص الطاقة الكهربائية:

ب. عدم توفر سكن ملائم:

ج. انخفاض المردود الاقتصادي لمهنة الزراعة:

د. الظروف الطبيعية وقلة الأمطار:

هـ. عدم توفر الخدمات الأساسية:

و. التطوع في الجيش والشرطة:

قائمة المصادر والهوامش

١- الدليمي، محمد دلف وفواز احمد الموسى، جغرافية التنمية، مفاهيم –نظريات–تطبيق– دار الفرقان للغات، حلب، ٢٠٠٩.

٢–خير، صفوح، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة سوريا، ٢٠٠٠.

٣- النجيفي، سالم توفيق، التنمية الاقتصادية الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٨.

٤- الحداد، عوض يوسف، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، منشورات قاريونس، بنغازي، ١٩٨٨.

٥- غنيم، نعمان محمد وماجد أبو زلط، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٦- العمر، حضر خليل، اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي على أبواب القرن الجديد، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، كلية التربية للنبات، العدد ١، ٢٠٠١.

٧- إسماعيل، عزيز تساهو، سياسة التنمية الزراعية، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨١.

٨- الدوري، نجم عبد الله احمد، السكان وعلاقته بالسكن، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥.

٩–الدوري، نجم عبد الله، اتجاهات الهجرة إلى قضاء الدور عام ٢٠٠٠، مجلة كلية التربية، جامعة تكريت، العدد ١٨، ٢٠٠١.

١٠- السامرائي، حسين علوان، الخصوبة السكانية وتباينها المكاني في محافظة صلاح الدين، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب–جامعة بغداد، ١٩٩٥.

١١- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧–١٩٨٧–١٩٩٧.

١٢- وزارة التخطيط والتعاون الاتحادي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧، مطبعة الجهاز بغداد.

١٣- مديرية ماء محافظة صلاح الدين، قسم التخطيط وبيانات عند الأسر المجهزة بالمياه الصالحة للشرب، ١٩٧٧-٢٠١٠.

١٤- مديرية كهرباء صلاح الدين، التخطيط والمتابعة. قسم الإحصاء بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٠.

١٥- مديرية زراعة محافظة صلاح الدين، قسم الإحصاء بيانات عن المساحات المزروعة والإنتاج لعام ٢٠١٠.

١٦- مديرية تربية محافظة صلاح الدين، قسم تربية قضاء الدور، الإحصاء بيانات عن عام ٢٠١٠.

١٧- دائرة صحة صلاح الدين، قسم الإحصاء، بيانات عن المؤسسات الصحية والأطباء لعام ٢٠١٠.

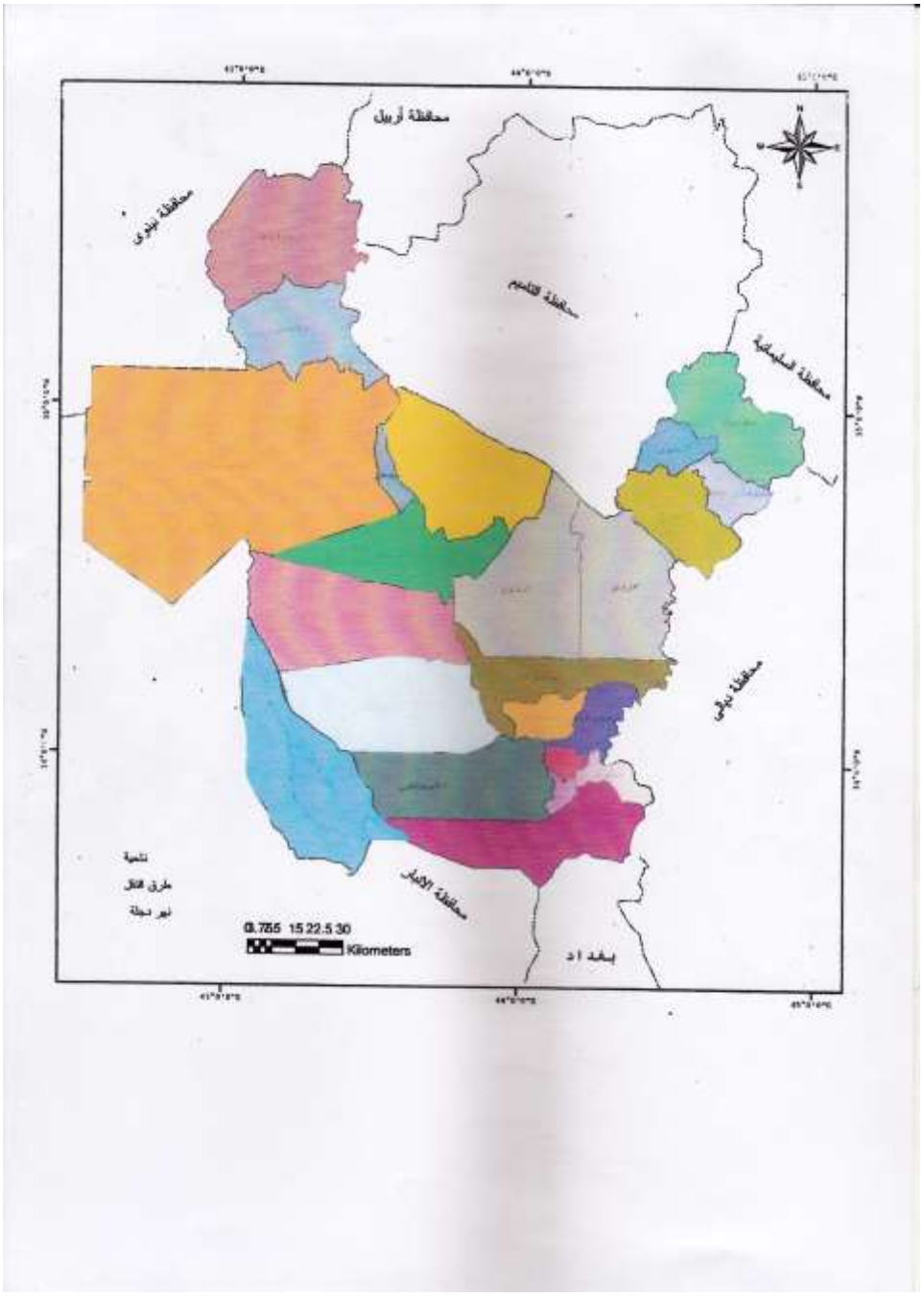
محافظة أربيل
محافظة نينوى
محافظة كركوك
محافظة السليمانية
محافظة ديالى
محافظة الأنبار
بغداد
ناحية
طريق القافلة
نهر دجلة
0 7.5 15 22.5 30
Kilometers

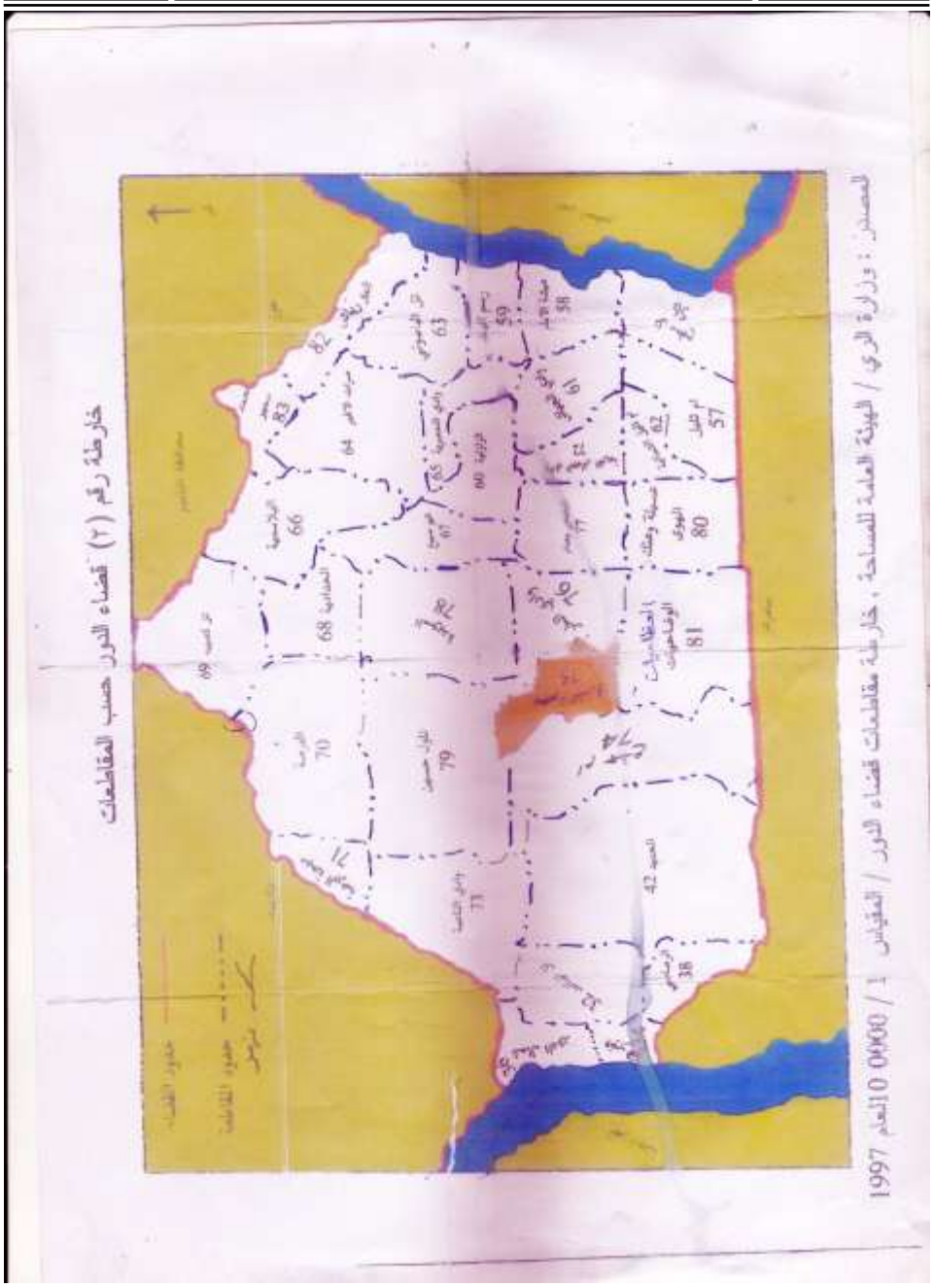
خارطة رقم (٢) قضاء الدور حسب المقاطعات
المصدر : وزارة الري / الهيئة العامة للمساحة ، خارطة مقاطعات قضاء الدور / المقياس 1 / 0000 0 العام 1997